تكلفة الجريمة في المجتمع الليبي

■ د. ميلاد امحمد عريشه *

ملخص البحث :

البحث بعنوان تكلفة الجريمة في المجتمع الليبي، وأجاب البحث على التساؤل التالي ما هي الاضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والسياسية للجريمة.

واستهدف البحث تحقيق الاتي التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والسياسية للجريمة . ولقد استخدم البحث المنهج الوصفي وتوصل إلى عدة نتائج منها تبين أن ارتفاع معدلات الجريمة يحمل الاقتصاد الوطني عبئاً اقتصادياً كبيراً، وتأكد أيضاً أن البعض يعتبر الجريمة وسيلة لكسب العيش وهو اتجاه قيمي خطير، كما تبين أن الجريمة وخصوصاً المنظمة منها تسهم في إفساد الكيان الاقتصادي والمالي والإداري للدولة، وتبين أن انتشار الجريمة في المجتمع يتسبب في – انتشار هاجس الخوف وعدم الشعور بالآمان واهتزاز الثقة بأجهزة الشرطة ،وتبين أن ارتفاع معدلات الجريمة وبالأخص الخطف من أجل طلب الفدية يتسبب في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج كما يتسبب في هجرة الكثير من السكان من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى خوفاً من تحمل المخاطر في جو يسوده الاضطراب وعدم الامان، وتبين أن انتشار السلاح يسهم في انتشار الجريمة كما تبين أن الحروب والثورات لها علاقة بارتفاع معدل الجريمة مثل السرقة التى يدفع إليها اضطراب الأحوال الاقتصادية للبلاد أثناء الحروب مما يحول دون الاشباع المشروع للاحتياجات الاساسية لفئة كبيرة من الأفراد.

المقدمة :

الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة واجهت المجتمع الإنسانى منذ أن كان مكوناً من بضع أفراد ولم تفلح الجهود الإنسانية عبر مراحل التاريخ في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتتبع خطورة الجريمة من مناهضتها للمشاعر الإنسانية وإضرارها بالمصالح العامة والخاصة للأفراد وما تتكبده المجتمعات بسببها من خسائر مادية ومعنوية جسيمة

*عضو هيئة التدريس بكلية التربية جنزور جامعة طرابلس

،تتمثل في التكاليف الباهظة التى تستلزمها مكافحتها بتطوير الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإصلاحية، والطاقات البشرية من المحكومين التى تذهب هدراً والتى كان يجب أن تسهم في بناء المجتمع بدلاً من الانحراف والاتجاه نحو الجريمة وتهديد الأمن والاستقرار .

الجريمة مرض اجتماعي خطير تمتد جذوره إلى مختلف نواحي المجتمع حتى إن المعنيين في شؤون الجريمة قد شبهوها بالسرطان الذي يصيب الإنسان ويغرس جذوره في مختلف نواحي الجسم،حيث أن آلافاً من المجرمين يعاقبون سنوياً ولا شك أن محاكمة وعقاب المجرمين يكلف الدولة مبالغ طائلة تصرف سنوياً في كفاح الإجرام فضلاً عن تلك التي تصرف لغرض علاجهم وإصلاحهم وإعدادهم وتأهيلهم ،إضافة إلى الاضرار المعنوية التي تترتب على انتشار الجريمة، حيث إنها تشيع الخوف والقلق في نفوس المواطنين، وتهديد أمن وسلامة واستقرار المجتمع وما يصاحب ذلك من خوف الافراد وفزعهم ،إن هذه العوامل مادية كانت أم معنوية تستنزف جهوداً من الدولة لمكافحتها، ففي بلد تكثر فيه الجرائم ينتاب المواطن خوف على حياته وماله وأبنائه مما يمزق الروابط الإنسانية والثقة المفترض أن تكون متبادلة بين البشر ويباعد بين مواطني البلد الواحد فيجعل من ذلك الكائن الاجتماعي أصلاً كائن يركز حياته حول ذاته غير مكترث بأقرانه مما يقطع الصلة بينه وبين ما تفرضه عليه الحياة الاجتماعية من تعاون وتعاضد وتضحية في سبيل توازن اجتماعي ضروري للوجود الإنساني المتكامل.

تحديد مشكلة البحث :

على وقع الانفلات الأمني الذي نعيشه منذ سنوات، تشهد ليبيا تصاعداً كبيراً في معدل الجريمة مع مواصلة الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل استمرار إفلاتها من العقاب .وتواصل العصابات الإجرامية في جميع أنحاء ليبيا اختطاف مئات المدنيين وإخفائهم بشكل قسري، والاعتداء بالعنف والاغتصاب والقتل ،لقد باتت ظاهرة انتشار الاسلحة النارية بين العامة ،من المظاهر المألوفة بين أفراد المجتمع وأسهمت بشكل أوآخر في زيادة أعداد جرائم القتل، والاستخفاف بدماء الناس، حتى إن البعض يقتل لأسباب غير واقعية بهدف الانتقام أو نزاع لا يستحق القتل، كما أن انتشار السلاح بين أفراد المجتمع يظل مصدرا خطيرا يهدد أمن المجتمع وكيانه بالتفكك وتعرض حياة أفراده وسلامتهم وأموالهم وأعراضهم لكافة المخاطر والأضرار .

وفي تقرير أعده موقع موسوعة قاعدة البيانات «نامبيو» أحد أكبر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم،صُنفت ليبيا في المركز الأول عربيا و (22) عالمياً في معدل ارتفاع الجريمة.

وحيث تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية الى أنه خلال عام 2013 بلغ عدد الجرائم (21665) جريمة ،مقابل عدد (26923) جريمة لعام 2012 بنقصان قدره (5258) جريمة أى بنسبة (19.5 ٪) تقريباً وبلغت نسبة الجرائم المجهولة لمجموع جرائم عام 2013 (27.19) وعددها(5890) جريمة وكان المتوسط الحسابي للجرائم موزعة على أشهر السنة (1085) جريمة للشهر الواحد تقريبا أى بمعدل (60) جريمة يومياً بواقع (3) جرائم في الساعة وبالنظر إلى التعداد السكاني حسب تقديرات مصلحة الإحصاء بليبيا للعام 2006 والذى قدر بـــ5،323،991 نسمة فان نسبة الجرائم تصل إلى (410) جريمة تقريباً لكل (100،000) نسمة. (**التقرير السنوى عن الجريمة**، 2013 ،9)

ويعد عام 2016 في سبها الأكثر توترا إذ سجل في سبها أكثر من (280) جريمة قتل و(153) حالة خطف, و(624) جريمة من جرائم الحرابة. أما في غرب طرابلس وتحديدا على الطريق الساحلي فلا تزال حوادث القتل والخطف والسرقة للمارة مستمرة إذ بلغ عدد المختطفين (190) شخصا بسبب طلب الفدية , وكان مستشفى الجلاء في بنغازي قد استقبل (3039) حالة من ضحايا المشاجرات والسطو المسلح خلال العام2016 .ولم تخل مظاهر الجريمة كعادتها من انتشار الاتجار بالمخدرات والسرقة حيث سجلت في مدن ومناطق شرقي البلاد حالات ضبط لكميات من المخدرات لعل أبرزها (1900) كيلوجرام من الحشيش ضبطت في طبرق .مع العلم بأنه لا توجد إحصائيات رسمية عن معدلات الجريمة كاملة تصدر عن وزارة الداخلية مند عام 2013 .(**الادارة العامة للبحث الجنائى**، 2016)

وحيث تعكس هذه الاحصائيات حالة الإنفلات الأمنى الذي تعيشه ليبيا على مدار السنوات الخمس المنصرمة، فقد انحدرت ليبيا إلى أعماق جديدة من جحيم الفوضى التي أتت على حقوق الإنسان وسط حالة من انعدام القانون، وتفشي الانتهاكات والجرائم على أيدي العصابات الاجرامية . ولا تزال الجرائم المُرتكبة في تصاعد مُستمر وسط حالة الإفلات من العقاب نتيجة انهيار الأجهزة الأمنية والقضائية التي عجزت عن ملاحقة الجُناة .

ويرى الباحث أن الاحصاءات لا تمثل واقع المشكلة، ذلك لأنها تعتمد أساساً على مدى كفاءة جهاز الشرطة في مختلف عمليات حفظ الأمن، هذا بالإضافة إلى تأثر قرارات رجال الشرطة بالعديد من الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والمهنية حيث يصبح للمكانة

الاجتماعية للمشتبه فيه نوع الجاني أو الانتساب السلالي ومدى ثقل ضغط الرأي العام بالنسبة لبعض الجرائم دور هام في تحديد عدد الجرائم المسجلة. كما ويتأثر الحجم الرسمى للجريمة بغياب عدد كبير من الجرائم عن السجلات الإحصائية وهو ما يعرف بالإجرام الخفى وهو ما يعكس تقاعس الأجهزة الامنية عن القيام بواجباتها ،وأيضاً يفضل الكثير من الناس عدم التبليغ عن الجرائم لعدة اعتبارات منها الخوف من الجانى وأيضاً عدم الثقة في الاجهزة الامنية .

وتنتشر في ليبيا جميع أنواع الجرائم كالسرقة والنصب والاحتيال والغش والاختطاف وأخذ الرهائن والقتل والاتجار بالسلاح والمخدرات وإدارة بيوت البغاء والقمار وحانات اللهو وإفساد مسؤولي الدولة وموظفيها وتهريب المهاجرين غير الشرعيين وتبييض الأموال وسرقة التحف والآثار التاريخية والمتاجرة بها، وغيرها من الجرائم الأخرى الخطرة على الفرد والمجتمع .

وتعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع ليس فقط من الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات الاصلاحية وإقامة النزلاء بها بل تمتد خطورة الجريمة وأثارها المدمرة إلى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية على مستوى الفرد والمجتمع بأسره .

فالجريمة تهدد أمن الفرد النفسي والبيولوجى وتهدد الاستقرار الاجتماعى لافراد المجتمع، فهى تطال بالأذى القوى البشرية التي تمثل دعامة المجتمع التي يعول عليها في تقدمه وتطوره .

وعليه ولهذه الاعتبارات فقد تحددت مشكلة البحث في تساؤل رئيس هو :-

ـ ما هي الإضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والسياسية للجريمة.

أهمية البحث:

لقد نبعت أهمية هذا البحث من الآتي :

1 – تنبثق أهمية هذا البحث من الموضوع نفسه من حيث كونه يتصدى لدراسة مشكلة من المشاكل الاجتماعية التى لها تأثير كبير على نماء واستقرار المجتمع وتقدمه .حيث يمكن لهذه الدراسة الإسهام في إبراز بعض العوامل المسببة في ارتفاع تكلفة الجريمة ومن ثم يعمل المجتمع على القضاء عليها وبذلك يوفر المجتمع من الاموال الطائلة التى توجه إلى المؤسسات الاجتماعية والقضائية التى وضعها المجتمع للمجرمين .

2 - وضع نتائج هذا البحث أمام المسؤولين لتخطيط وتطوير التنمية البشرية لأجل الوقوف على تكلفة الجريمة في المجتمع .

3 – محاولة سد النقص الحاصل في تلك الدراسات التي حاولت رصد السلوك الإجرامى وأسبابه بالنظر لقلة البحوث والدراسات التي تناولت تحليل أثار الجريمة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية .

أهداف البحث :

يستهدف هذا البحث تحقيق الآتى :

التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والسياسية للجريمة.

المنهج المستخدم في البحث :

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، لأنها تعني بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في موضوع الدراسة، حيث تعد البحوث الوصفية التحليلية الخطوة الأولي نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع، ويعد هذا المنهج من المناهج الأساسية التي تستخدم في الدراسات الوصفية حيث يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المطلوبة المرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك عن طريق التعمق في الوصف التحليلى عن تكلفة الجريمة في ليبيا.

مفاهيم البحث:

وردت في هذا البحث بعض المفاهيم التي تحتاج إلى توضيح ومن بين هذه المفاهيم :

الجريمة : Crime

الجريمة ليست سلوكاً فطرياً يرثه الإنسان عن أسلافه وإنما هى أنواع أو أنماط سلوكية تعتبر في بعض المجتمعات جرائم، ولا تعتبر جرائم في مجتمعات أخرى .

ويختلف الناس بوجه عام، والمهنيون بوجه خاص، حول هذا الموضوع اختلافاً كبيراً . فالذين يميلون إلى التمسك بالقيم الدينية يرون أن السلوك الإجرامى هو ما عارض التعاليم الدينية . والطبيب يرى في تعاطي المسكرات أو المخدرات مشكلة صحية .وكل ذي مهنة ينظر إلى السلوك الإجرامي متأثراً بثقافته المهنية وبمسؤولياته الوظيفية ،وبقيمه الدينية والخلقية أيضاً. ورجال القانون يعرفون الجريمة بأنها السلوك الذي يخالف أو يعارض ما أمر به قانون العقوبات وما نهى عنه.(بن عامر 2001 - 7)

ويعرفها(مصطفى كاره) «بأنها ارتكاب الفعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون».(كاره ، 1985، 23)

ويعرف الباحثون في علم الاجتماع الجريمة بأنها السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة. (كاره، 1985، 23)

كما عرفها (محمد بارة) بأنها: «نوع من السلوك المضاد للمجتمع، المنافي للنظم الاجتماعية. وهى تحدث اضطرابات في العلاقات الاجتماعية أي إخلالاً بقواعد الضبط في المجتمع.(بارة، 1998 ـ 47)

وهى كل فعل أوامتناع يراه المشرع الجنائي متعارضاً مع القيم والمصالح الاجتماعية فيتدخل بالنص على العقاب عليه.(عبد الستار، 1985 ـ 14)

المجرم :

المجرم هو كل شخص يدان بارتكاب فعل أو يمتنع عن فعل ما ويتعارض فعله أو امتناعه مع القيم والمصالح الاجتماعية، ويصدر حكماً بإدانته حسب القوانين المعمول بها في مجتمعه .(الصويعي،2000، 7)

ويعرفه سذرلاند بأنه الشخص الذي يرتكب جريمة .(أميمن،2005، 24)

ويعرفه بوزا وبناتل بأنه مرتكب الفعل المجرم .(خلف 1986، 29)

هذا وصفة المجرم لا تثبت في حق الشخص في لغة القانون إلا في حالة إصدار القضاء بإدانته حكماً غير قابل للطعن .

تكلفة الجريمة :

ويقصد بالتكلفه العبء الثقيل الذي يتكبده الفرد والدولة والناجم عن ممارسة السلوك الإجرامي والذي قد يأخذ شكل جريمة أو فساد أو جنوح وما يندرج تحتها من صور سلوكية متنوعة تكلف المجتمع كثيراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والبيولوجية .

النظريات العلمية المفسرة للبحث

1 ـ البنائية الوظيفية .

تركز هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها،أن المجتمع مكون من بناء اجتماعي، وهذا البناء يتكون داخلياً من أنساق أساسية وهذه الاخيرة تتكون من أنساق فرعية

تتساند وتتكامل لتؤدي وظيفة اجتماعية يتحقق من خلالها أهداف البناء وأن أي خلل يحدث في أي نسق من الأنساق يستدعي تدخل آليات الدفاع الذاتي لمواجهة هذا الخلل ومعالجته، كي لا يتفشى أمره ويهدد بقية الأنساق، وبالتالي قد يعرض البناء إلى تغيرات نوعية وهو ما لا تقره فلسفة وأيدلوجية البنائية الوظيفية .

ويعتبر التساند الوظيفي شرطاً أساسياً لخلق مجتمع متوازن خال من الاضطرابات والاختلالات، وإن مقاومة التغير و الانحراف تتم عن طريق عمليات الإحلال أو الإبدال للقيم والمعايير التى لم تعد قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، بقيم ومعايير مؤهلة لمواجهة عمليات التغير الاجتماعى والثقافى، تجنباً لكل ما من شأنه أن يؤثر في الوضع الراهن .

انطلاقاً من هذا المنظور نجد علماء الاجتماع الوظيفيين يشددون على رفض الأطروحات التي تقوم على تفسير الجريمة بإرجاعها إلى عوامل فردية، سواء كانت متأصلة في البنية البيولوجية أو مرتبطة بالموصفات السيكولوجية للفرد المرتكب للجريمة، وطرحوا بدلاً عن ذلك فرضيات ذات بعد اجتماعي تنطلق من الاعتقاد بأن الإنسان هو نتاج طبيعى لبيئته الاجتماعية وأن السلوك الإجرامى يفسر بالأساس وفقاً لهذا المنظور، فالجريمة هى تعبير عن وضع يكون فيه المستهدفون للسلوك الإجرامى في حاجة إلى إشباع حاجتهم التى لم توفرها لهم قيم ومعايير مجتمعهم الذى ينتمون إليه . (الصويعى، 21، 2000)

2- نظرية اللامعيارية أو اللا نومي :

يمثل مفهوم اللامعيارية مفهوماً أساسياً في التفسير السوسيولوجي للانحراف وهو مشتق من الكلمة اليونانية Anomos أي ضعف القانون وفقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق .

وبالتالي فالمصطلح يعني بهتان المعايير وفقدان سيطرتها على سلوك الأفراد ولكن جرت العادة على الأكثر باستخدامه ليعني حالة من حالات المجتمع تنطوي على عدم اتفاق جوهري بين أفراده على معايير ملائمة، وحين تجمع جماعة من الناس على عدم الاتفاق فيما بينهم على اتباع معايير ملائمة فلا يمكن للمرء أن يعتبرهم مجتمعاً. وتقع على عاتق دوركايم وميرتون مسؤولية صياغة الاتجاهين الرئيسيين في دراسة فقدان المعايير.

ويرى دوركايم Durkheim أن فقدان المعايير في المجتمع يحصل نتيجة لعدم اكتمال

التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، وحينئذ يكون التقدم في تقسيم العمل في المجتمع قد تحقق بأسرع من تحقق التقدم في الأساس الأخلاقي لهذا التقسيم، ومن ثم تكون بعض جوانب هذا المجتمع منظمة بطريقة غير كافية، وهنا يكون فقدان المعايير.

وعلى هذا فاللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب يصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب أو بمعنى آخر هي حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية أي تكون مظهراً للانحراف.

ويعتبر التعديل الذي أجراه ميرتون Merton على مفهوم الأنومي عند دوركايم بمثابة نقطة تقدم في تفسير السلوك الانحرافي حيث راجع ميرتون أسباب الجريمة والسلوك الانحرافي في مقالته التقليدية عن "البنية الاجتماعية و اللا معيارية" التي صاغها عام 1938 إلى ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوطات التي تفرزها ثقافة مجتمعه، وتلك المنبثقة عن البنية والتنظيم الاجتماعي. إلا أنه حين فسر دوركايم مفهموم اللامعيارية بأنه يمثل حدوث ضعف في مقدرة المجتمع على تنظيم وضبط الكيفية التي يتم بها تحقيق الرغبات وإشباع الغرائز والنزوات الطبيعية لدى مختلف الأفراد. وفي هذا الصدد أثار ميرتون إلى أن أغلب هذه الرغبات والغرائز مما تتطلب التحقيق والإشباع ليست بالضرورة رغبات وغرائز طبيعية وإنما هي عبارة عن إغراءات واستمالات تنتجها الثقافة السائدة. وتتجسد المشكلة كما يوضحها ميرتون في أن البنية الاجتماعية لبعض المجتمعات إنما تعتمد على وضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق هذه الرغبات وتحد من إشباعها لهذه الغرائز أو تجعلها على الأقل صعبة المنال لدى جميع الأفراد والجماعات. وما يحدث حينئذ هو قيام بعض هذه البنيات الاجتماعية بفسح المجال لبعض الفئات الاجتماعية لاتباع وسائل غير مشروعة في تحقيق وإشباع ما تتطلب الثقافة تحقيقه، وذلك حين لا يمكن تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة .(كاره، 1985، 248 - 250)

3 - النظرية التكاملية :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الانحرافي هو سلوك مركب لا يمكن إخضاعه للتجزئة أو لعامل دون آخر، بل إن مزيجا من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة فالنظرية التكاملية تحاول أن تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي أي

تآلف العوامل المسببة للجريمة والانحراف في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه . ومن أنصار المدرسة التكاملية الذي يجمع بين مختلف العوامل المسببة للجريمة عالم الإجرام ركلس صاحب نظرية الاحتواء التي ترجع السلوك الإجرامي إلى الضعف أو فشل الاحتواء الداخلي الذي يعبر على قدرة الفرد على الإمساك عن رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية والاحتواء الخارجي وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثرا فعالا على الأفراد و تظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية .

ولقد دلت الكثير من أعمال العلماء و الباحثين أمثال شيلدون و اليانور جلوك على اتجاه تعددي ينظر إلى الإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية و اجتماعية . (السمالوطى، 1983، 60 - 61)

والباحث يرى أن تفسير الجريمة من منظور واحد يؤدي إلى إهمال العوامل الأخرى لذلك يجب على الباحثين دراسة جميع العوامل والمؤثرات التى تساعد على تفسير أعمق لأسباب الجريمة .

الدراسات السابقة :

1 - **دراسة عبد الإله نعمة جعفر** 1997 :

وهي بعنوان تكلفة الجريمة وأثرها على التنمية في المجتمع الأردنى، واستهدفت الدراسة تبيان أثر الجهود التى تبذلها السلطات المختصة في الأردن للحد من الجريمة على عملية التنمية فيها، وقد اعتمدت الدراسة في إطارها العلمى ،على البيانات الإحصائية الرسمية التي تصدرها مديرية الأمن العام بالملكة الأردنية سنوياً ،أما البعد الزمنى للدراسة فقد اختار الباحث السنوات (1990 - 1997) أساساً لهذه الدراسة .

نتائج الدراسة :

1 - ازدياد معدل الجريمة من سنه إلى أخرى، إن نسبة الزيادة في عدد الجرائم في عام (1997) قياساً لسنة (1988) (62 ٪) لكل مائة ألف من السكان .

2 - ارتفاع معدلات الجريمة يحمل الاقتصاد الوطنى عبئاً اقتصادياً كبير لموجهة هذا الارتفاع، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال خوفاً من تحمل المخاطر في جو يسوده الاضطراب وعدم الآمان .

3 - تبين أن نفقات المؤسسات المرتبطة بمكافحة الجريمة للسنوات (1991-1997)

هى في تزايد مستمر وهى في حدود (9 ٪) سنوياً حيث وصلت إلى ما يقرب (49 ٪) في سنة (1997) قياساً الى سنة (1991) .

4 – ارتفاع معدل الجريمة للفئة العمرية (25 – 64) وهى في سن العمل وهو ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاردنى.(جعفر، 199، 5-4)

2 – **دراسة حاتم با بكر عبد القادر هلاوي** (1998) :

وهى بعنوان تكلفة الجريمة في الوطن العربى، واستهدفت الدراسة إعطاء بيانات حول الجريمة في مختلف الدول العربية وأكثرها انتشاراً هذا بالإضافة للكشف عن الحقائق المشتركة لمرتكبى الجرائم في تلك الدول، ومن ناحية ثانية فإن هذه الدراسة تهدف لاستنباط السبل والوسائل التى تساعد في تقليل الإنفاق على الجريمة بتطبيق تشريعات قانونية لينحصر أثرها في معاقبة الجناة دون أن يمتد إلى أن يسبب خسائر مادية للدولة والأفراد المجتمع الآخرين .

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائى والذى يقوم على النسب والمقارنات بالاعتماد على استمارة الاستبيان بصورة رئيسية لجمع البيانات الأولية .

نتائج الدراسة :

1 – اتضح من الدراسة أن غالبية النزلاء هم من الشباب ومن القادرين على العمل كما وأنهم من أولئك الذين نالوا قدراً مناسباً من التعليم فضلاً على أن غالبيتهم من الذين لديهم زوجات وأطفال

2 – إن الأضرار الناتجة عن جرائم العنف تبدو بالغة الخطورة حيث هناك نسبة كبيرة من الذين أصبحوا يعانون من عاهات مستديمة من جراء هذه الجرائم .كما أن نسبة كبيرة من ضحايا تلك الجرائم هم من الشباب مما يعني فقدان المجتمع لموارد كبيرة أما في تكلفة علاج المصابين أوفى تدنى إنتاجهم بسبب الإعاقة .

3 – أشارت نتائج الدراسة إلى أن الرعاية اللاحقة للمسجونين بعد إطلاق سراحهم لا تتوفر في كل دول العينة .

4 – بالنسبة لموارد السجون فقد أوضحت الدراسة أن السجون تعتمد بصورة رئيسية على الميزانية التى تخصصها الدولة وتقدر هذه الميزانية في الغالب على الطاقة الاستيعابية للسجن وليس على الأعداد الحقيقية للنزلاء . مما ينعكس في حصول النزلاء على احتياجاتهم من الغداء والكساء و العلاج . (هلاوى، 98، 1998)

تأثير الحروب والثورات على ظاهرة الإجرام .

دراسة تأثير الحروب والثورات على ظاهرة الإجرام تقتضى أن نفرق بين الحروب من ناحية والثورات من ناحية أخرى لنرى تأثير كل منهم على الظاهرة الإجرامية .

1 : **تأثير الحروب على ظاهرة الإجرام .**

أثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية على وجود علاقة وثيقة بين الحروب والظاهرة الإجرامية ،فالحرب تخلق نوعاً من الاضطراب في التنظيم الاجتماعى، وهذا الإضطراب يؤثر بدوره على حجم الظاهرة الإجرامية، ويؤدي إلى تغيير مؤقت في هيكلها .

وفى أثناء فترة الحرب، وبعد مدة قصيرة من بدء الأعمال العدائية، يبدأ معدل الإجرام في الارتفاع التدريجي ليصل إلى ذروته سواء قبل نهاية الحرب أو مع نهايتها أو في الفترة التالية لها مباشرة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بهبوط الحماس الذي شغل المجرمين عن التفكير في الإجرام وبالمشاكل والأزمات التي تخلقها الحروب لاسيما إذا كان أمدها قد طال، وقد تؤدى الحروب إلى تزايد جرائم الاعتداء على الاموال ،لاسيما السرقة التى يدفع إليها اضطراب الأحوال الاقتصادية للبلاد أثناء الحروب مما يحول دون الاشباع المشروع للاحتياجات الأساسية لفئة كبيرة من الأفراد وقد تؤدى الحرب إلى ارتكاب بعض الجرائم التى لم يكن لها محل في وقت السلم ومن ذلك جرائم التموين وتهريب النقد والإخلال بقواعد التصدير والاستيراد وفى الحرب يزداد حجم مساهمة الأحداث والنساء وكبار السن في ظاهرة الاجرام .

2 : **تأثير الثورات على الإجرام :**

الثورات شأنها في ذلك شأن الحروب تؤدى إلى « زيادة في التشبع الإجرامى « بسبب الاضطراب الذى تحدثه في التنظيم الاجتماعى .

والثورات التى نعنيها هى الثورات الاجتماعية التقليدية مثل التى حدثت في القرن التاسع عشر في أوروبا باسم الحرية والديمقراطية ضد الأنظمة الاستبدادية، أو في القرن العشرين في بعض الدول الأخرى .

فمن حيث حجم الإجرام يحدث بالفعل ارتفاع في حجم الإجرام العام، ومن ناحية أخرى نجد أن الإحصاءات الجنائية لا تسجل الارتفاع الحاصل في حجم الاجرام إلا في فترة متأخرة عن بداية الثورات، ويرجع سبب ذلك إلى أنه يلزم بعض الوقت لتنظيم المحاكم لمحاكمة من ارتكبوا الصورة الجديدة من الإجرام وهو ما يحدث بعد فترة قد تطول أو

تقصر من بداية الثورة . ومن ناحية أخرى نجد أن معدل الإجرام لا يصل إلى أقصى حد له إلا بعد نجاح أو فشل الحركة الثورية، ففى هذه الفترة تبدأ تصفية الحسابات النهائية حيث تستقر الأوضاع لفريق أوآخر.

ففى الثورات ترتفع نسبة الجرائم السياسية والجرائم التى ترتكب بواسطة الصحف كما ترتفع معدلات ارتكاب جرائم العصيان والتمرد وأفعال العنف ضد الموظفين ورجال السلطة العامه بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على السلامة البدنية للأفراد العاديين والسرقات والحرابة والقتل وكل ذلك يرجع إلى حالة الفوضى الأمنية التى تشهدها الدول بعد الثورات.

لكن بالإضافة إلى الثورات الإجتماعية، يوجد في الوقت الحاضر حركات ثورية وحروب أهلية حلت محل تلك الثورات كوسيلة لغزو السلطة والوصول إليها وتؤدى هذه الحركات إلى نماذج مختلفة من الظواهر الإجرامية، منها الالتجاء إلى الإرهاب عن طريق الاغتيالات والاعتداءات المسلحة على المصالح العامة والمبانى الحكومية بهدف القضاء على المنافسين أو إشاعة الرعب بين السكان ومنها خطف الشخصيات العامة واغتيالها . وقد اتخذت هذه الصور من العنف طابعاً دولياً في السنوات الأخيرة ترتب عليه ظهور نماذج حديثة من الإجرام لم تكن مألوفة من قبل، وتؤثر الحروب الأهلية الداخلية كذلك على ظاهرة الإجرام سواء بزيادة حجم الظاهرة الإجرامية أو بتغيير فى توزيع نوعيات الجرائم وطوائف المجرمين.(القهوجى- الشاذلى، 2004، 265)

تكلفة الجريمة:

تعتبر الجريمة ذات تكلفة كبيرة على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الإنسانية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. وتشكل الجريمة في مختلف دول العالم عبئاً اقتصادياً ضخماً، إضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري والاجتماعي والأمني. ومازال مفهوم تكلفة الجريمة يعاني من الغموض إلى حد كبير، إذ إن الجريمة ظاهرة اجتماعية ونفسية معاً فضلاً على أنها تمّس جميع أفراد المجتمع وليس فقط أولئك الذين وقع عليهم الفعل الإجرامي.

ولعل الغموض الذي يرتبط بموضوع التكلفة ناتج عن أن هنالك العديد من التكاليف، فضلاً عن أن حساب تكلفة الجريمة ربما يمكن حسابه بصورة موضوعية في بعض الأحيان ويصعب ذلك في حالات أخرى. تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية القديمة، والتي

تحدث عند توافر كافة مقومات حدوثها، لذلك فإن أي فرد معرضٌ لارتكاب الجريمة، طالما أن العوامل المؤدية لوقوع الجريمة متكاملة . ويعتمد التأثير السلبي المرتبط بالجريمة على ظروف تنفيذها، والوسائل والأدوات المرتبطة بها ،وتعتمد طبيعة العقوبة المطبقة على مرتكب الجريمة على شدة خطورتها، والتي تتراوح بين الحبس لأيام معدودة، إلى أن تصل للحبس المؤبد ،أو تنفيذ عقوبة الإعدام.(شتا، 108، 1993)

التكلفة الاقتصادية للجريمة:

إن الاعتمادات المالية التي ترصدها العديد من الدول وبالأخص الدول النامية لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها إنما تعتبر على حساب خدمات أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها. للأفراد إن حساب تكلفة الجريمة يندرج تحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة وليس هذا فقط بل أضف إلى ذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخص الجاني والمجني عليه إذ إن المجني عليه إذا أصيب بعجز يبعد نهائياً عن مجال القوى المنتجة ويكون خسارة مالية تتكلفها الدولة لأنه يعجز عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليها، أما الجاني فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة .إن الآثار الاقتصادية للجريمة الواقعة على الأفراد تتمثل فيما يترتب على الجاني من حرمانه من نتائج دخله الشهري .والحال نفسه للمجني عليه فضلا عن حرمان أسرتيهما من ناتج عملهما وهذا بدوره يؤدي إلى مشكلات اقتصادية على أسرهم. (الرومانى، 2010، 44)

ويقول الخبير الاقتصادى التونسي صادق جبنون في تصريحه لـ «العربي الجديد»إن الكلفة الاقتصادية للانفلات الأمني وارتفاع معدات الجريمة في ليبيا تضاعفت منذ العام (2011) وقبله بسنوات قليلة، بل بات شبح الإضرابات الأمنية وارتفاع معدلات الجريمة والانتشار الواسع للسلاح في يد العصابات الإجرامية يهدد بشكل مباشر ونهائي ديمومة النشاط الاقتصادي، والتي تسير البلاد نحو الإفلاس التام بالإضافة إلى تحول ليبيا إلى دولة منفرة للاستثمارات رغم وفرة الموارد الطبيعية الهائلة .

أما فيما يخص المجتمع ككل فإنه يدفع تكلفة الجريمة اقتصاديا من خلال الآتي:

- عامل إعادة تأهيل المسجونين وإعدادهم مهارياً حتى يخرجوا إلى سوق العمل مؤهلين لتقلد وظائف كريمة لأنهم افتقدوا عنصر المهارة بسبب سجنهم وبذلك يكلف السجن المجتمع الأموال الطائلة من خلال ما تنفقه الدولة على مؤسسات الإصلاح والتأهيل

والسجون وعلى دور الإيواء والرعاية، وخاصة عندما تكون مدة العقوبة التي يقضيها المذنب في مؤسسة عقابية طويلة فتأخذ هذه التكاليف شكل الإقامة والحراسة والإعاشة والتأهيل والإشراف وهذا النمط من أنماط التكلفة الاقتصادية للجريمة والجنوح ملازم للمجتمعات الأقل تحضراً. أما الأمر الآخر فيتمثل في النفقات الاقتصادية التي تخصصها المؤسسات الرسمية والدولة لمواجهة الجريمة . كذلك فإن انتشار التعاطي على نحو واسع يكلف المجتمع الأموال الطائلة التي ترصد لعلاج ومكافحة الإدمان .(أميمن ،593 ، 2005)

- الفشل في العمل وفقدنه يدفع بالفرد إلى الانحراف، خاصة بالنسبة لرب العائلة المسؤول عن تأمين طلبات أفراد أسرته، وبعض الأفراد ممن يحترفون الإجرام يرون أن احتراف الجريمة يحقق لهم مورد مادي أسهل من العيش بالعمل الشريف فالفقر والحاجة للمال هو السبب الرئيس وراء تورط المرأة في الجريمة، حيث فقر المرأة وقلة حصولها على فرص عمل مقارنة بالرجل قد يكون من أهم العوامل التي قد تدفعها لاحتراف الجريمة كوسيلة للعيش، وذلك مثل احتراف المرأة لمهنة الدعارة وهو ما يحرمها من الحصول على العمل مستقبلاً، فقد تبين أن البغاء ينتشر على التوالي بين الأميين والحرفيين ثم أصحاب الأعمال الحرة . لذلك نجد أن الفقر النسبي أو المطلق يعد عاملاً وسببا من أسباب التفكك العائلي، إذ يلاحظ بأن ضعف الموارد الاقتصادية للعائلة يجعلها عاجزة عن تلبية المتطلبات الحياتية الأساسية.

- يعد الجانح من الفئة العاطلة غير المنتجة، إذ يفقد عمله لسوء سلوكه وعدم التزامه . فهو إنسان منبوذ اجتماعياً وغير موثوق به، وهو ما يحرمه من فرص ممارسة حياته الطبيعية وهو ما يدفعه لسلك دروب الجريمة من جديد وذلك لسمعته السيئة ولقلة ثقة المجتمع فيه ويدفعه للتورط في الإجرام من جديد . وهو ما يؤكد دور العوامل أو الظروف البيئية إذ لو لم يكن لهذه الظروف من أثر لتماثل سلوك الأفراد حيث إن مجرم الأمس قد لا يكون مجرم اليوم و مجرم اليوم قد لا يكون مجرم الغد.

وبناء على ما تقدم فإن استنفاد الجانح لمدخراته يدفع به إلى العود للجنوح فينتج عن هذه الجرائم تشكيل عبء إضافي على خزينة المجتمع، وشح خدماته وتقوية دعائم الطبقية الاجتماعية على نحو بارز،ويتعلق الأمر بما ينفقه المجتمع على تنفيذ إجراءات الوقاية من الجريمة، أجهزة الشرطة، وما تنفقه على المؤسسة التي تتولى توقيع العقاب على مرتكب الجريمة والسلطة القضائية وما تنفقه على مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وعلى الرغم من اختلاف السياسات الجنائية للمجتمعات، فإن التطبيقات أثبتت أن المجتمع الذي لا

يعد خططا اجتماعية وقانونية مدروسة للوقاية من الجريمة والجنوح،وتقدم الحياة يتكبد مضاعفات أكبرمن تلك التي يتحملها المجتمع المنهجي والمخطط.

التكلفة الاجتماعية للجريمة:

إن التأثير الاجتماعي للجريمة وعلى الرغم من صعوبة حسابه على أساس مادي إلا أنه ينطوي على تكلفة غير مباشرة للجريمة، إذ إن حالة الرعب التي تنتاب المجتمع في حالة تفشي الجريمة فيه وتسليح أفراد الأسرة للدفاع عن أنفسهم وإحاطة المباني والسيارات بأجهزة الإنذار يزيد من التعقيدات الناجمة عن الجريمة في المجتمع، كما إن الخوف من الجريمة قد يؤدي إلى سيادة الاتجاهات العدائية نحو الأفراد الذين لا يريدون شراً كما ويؤدي إلى خلخلة الترابط الاجتماعي وانتماء الفرد لمجتمعه ما يؤدي إلى ظروف اجتماعية معقدة . (Ramsey, 1980, p 45)

إن الدارسات التي أجريت في بعض الدول تشير إلى أن الخوف من الجرائم خاصة تلك التي تقع ضد الإنسان وليس الممتلكات تلعب دوراً مهماً في تغير أنماط الحياة الاجتماعية والعادات لدى الأفراد .كما يؤدي الخوف من الجريمة إلى عدم استقرار الأفراد في منازلهم وانتقالهم من منزل إلى آخر نتيجة لهذا الخوف. وتكفي الإشارة هنا إلى نتائج بعض المسوحات الاجتماعية في مدينتي بوسطن ونيويورك فقد أشارت إلى أن خمسة أفراد من كل ثمانية أوضحوا بأنهم قد غيروا من عاداتهم نتيجة لخوفهم من الجريمة وإن(43 ٪) أوضحوا بأنهم لا يخرجون للطرق ليلاً خوفا على حياتهم (Beran ،1982 ، 16 - 17).

وإذا كانت معدلات الجريمة المرتفعة نقمة على البعض، فهي نعمة على الشركات التي ارتفعت نسبة مبيعاتها بشكل كبير بسبب لجوء الأفراد والشركات وحتى المؤسسات الحكومية لخدماتها من أجل توفير جميع شروط وظروف الأمن والآمان. وكشف للباحث صاحب شركة في طرابلس تعمل في مجال أنظمة الأمن ،أنه ومنذ عام (2000) وحتى العام (2010) كانت أرباح الاستثمار في هذا المجال ضعيفة إلى متوسطة ،لكن في السنوات الأخيرة، ارتفع معدل الربح في مجال تركيب نظام الحماية بالإنذار والمراقبة الرقمية لمصالح وممتلكات الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة بنسبة (100 ٪). وهذه الزيادة في الأرباح يراها صاحب الشركة مرتبطة بارتفاع معدلات الجريمة والسطو وتطور أساليب الإجرام والمخاوف الأمنية المتنامية لدى المواطنين.

وينتج عن انتشار الجريمة آثار اجتماعية جمة منها:

- تبديد شعور الفرد بالمسؤولية الايجابية، والوظيفية حيال مجتمعه وتصدع النسيج الاجتماعي، وتفكك الروابط الأسرية، وهي من الآثار الاجتماعية الخطيرة لأن عدم استقرار الشخص المحترف في عمله والتغيب عنه والتقصير في أدائه، واستبدال المتعة بأداء العمل والإخلال بقواعد العمل في شكل اختلاس الأموال وتزوير المستندات وتقديم الخدمات غير المشروعة عبر الوظيفة، تؤدي جميعها الى عدم الثقة في قدرات الشخص المنحرف وبالتالي رجوعه إلى دنيا البطالة، وهذا ما يزعزع استقرار الأسرة كوحدة اقتصادية واجتماعية، فالعاطل يفقد احترامه لذاته، والمتعاطي للمخدرات مثلاً يفقد القدرة على العطاء والاستقرار في العمل، وبذلك يصبح المتعاطي فرداً ضائعاً وطاقة بشرية معطلة، مما يهيئ لاندثار الثوابت التي تقوم عليها المجتمعات المنظمة المتحضرة كالتضامن والتكافل الاجتماعي والمساواة والعدالة والديمقراطية واحترام القانون ،والقيم، ويقع عبء هذه الانحرافات على المجتمع فيؤثر في تقدمه وتنميته، ويعيق مسيرته .

- المجرم إنسان يطاله القانون وذلك لتورطه في أعمال مضادة للقيم والمعايير الاجتماعية وكذلك فإن الشرطة عادةً ما تلاحق المجرم حتى في بيت أسرته، وهذا يعني أن العلاقات الأسرية ستتأثر بالتبعية، وهو ما يخلق الشعور بالذعر والخوف في نفوس أفراد أسرته، وبشكل عام كلهم يشعرون بفقدان الأمن والآمان .(الباشا، 2002 - 188)
- إن المجرم الذي يتعاطي المخدرات والمسكرات عادة ما يمارس العنف المادي ضد أفراد أسرته، فالبيت الذي يسوده التفكك المعنوي هو البيت المشحون بالكراهية والحقد والنبذ وانعدام الأمن والآمان والاغتراب، لذلك فهو عامل من عوامل اضطراب شخصيات أفراده وسوء توافقهم النفسي والاجتماعي .(أميمن، 2005، 382)
- الصعوبة البالغة في التوافق الاجتماعي مع الآخرين وخصوصاً في الفترة الأولى لسجنه وتحديداً الأسابيع الستة الأولى حيث يشعر بالعزلة وفتور الهمة وعدم الرغبة في إقامة علاقات مع الآخرين. أما تعامله مع العالم الخارجي فهو غالباً ما يدخله في شجارات وخلافات مع الأفراد الآخرين، ومع رجال الشرطة . والمنحرف إنسان يجيد فقط لغة العنف، لذلك فإنه يعتدي بالضرب على أي شخص مختلف معه في الرؤى والأفكار، أو لا يحقق له مطلباً غير مشروع .
- لقد أثبت العلماء أن للخمر أثارها على المتعاطي ولو كانت بقدر قليل، حيث إنه

يثير دوافع الإنسان الغريزية ويضعف قدرته على السيطرة عليها. فقد أشارت الإحصائيات الفرنسية أن (60 ٪) من حوادث المرور ترجع إلى تعاطي قائدي المركبات الآلية للخمور أثناء القيادة ويصدق ذلك بالنسبة لبعض الجرائم الأخلاقية لأن سلوك المجرم المتعاطي للمسكرات والمخدرات يضاعف لديه عوامل مهيأة واستعدادا لارتكاب الحوادث المميتة وخصوصاً عندما يكون تحت تأثير مسكر أو مخدر.

- بالإضافة إلى الاعتداء على الآخرين بالضرب، فعندما يكون تحت تأثير مخدر ما تذهب المخدرات بالعقل، كذلك يلاحظ أن المتعاطي لتلك المواد يفقد السيطرة على أعصابه وانفعالاته، وتصبح لديه كل المحذورات مباحة فنراه يرتكب جرائم الاعتداء على الأشخاص كالقتل والجرح والضرب، وجرائم الاعتداء على المال والجرائم الأخلاقية وذلك لانخفاض الرقابة الأخلاقية على سلوكه .
- من التكاليف الباهظة للجريمة سعي الشخص المنخرط وراء إشباع نزواته دون أي وازع أخلاقي فالمجرم مثلاً يبدد أمواله في سبيل الحصول على متع هذه الأموال التي كان يفترض أن توجه في خدمة شؤون أسرته يسخرها لإرضاء الرغبة بالتباهي وخصوصاً أمام الأقران الذين ينتمون لطبقات اجتماعية أو وضع اقتصادي متباين حيث يقوم المجرم بإنفاق دخله على إشباع شهواته، فالمجرم مثلاً ينفق دخله على شراء الخمر فالأموال التي يفترض أن ينفقها الفرد على أسرته يقوم بإنفاقها على ملذاته وشهواته الخاصة، ونفس الشيء يقال على متعاطي المخدرات، فهو ينفقها على شراء المخدر وكذلك قد يهمل المجرم شؤون حياته الأخرى كالتعليم مثلاً وذلك بالهروب من المدرسة لأجل ممارسة سلوك جانح ما .(الباشا، 2002، 250)
- إن تكرار الجريمة ليس إلا ثمرة مباشرة لعملية خلع الأوصاف التي يقوم بها المجتمع تجاه المجرمين، فردة الفعل تجاه المجرم وإلحاق وصف إجرامي به هو الذي يفسر عودته إلى الجريمة لاسيما إذا كان من ذوي الطبقات الفقيرة في المجتمع والإنسان المجرم إنسان منبوذ اجتماعياً لذلك تقل اختلاطاته وارتباطاته بالآخرين كما أنه لا يرى مانعاً من انتهاك القيم والمعايير الاجتماعية، ونظراً للرفض الاجتماعي فإن الشخص المجرم عادة ما يجد متعة في إلحاق الأذى بالآخرين، كما يظهر العداء لهم ونشر الرعب والفزع بينهم ويحرم الناس من أعز ما يمتلكون مثل أموالهم، والإنسان الجانح يؤمن بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، لذلك فإنه على استعداد لتحطيم أي فرد

يقف في طريقه .وعندما يتفاقم اعتداء الفرد على مجتمعه فإنه سيلقي النبذ حتى من أسرته

- المجرم يسلك السبل المنحرفة لتوفير المال اللازم لإرضاء رغباته فعندما يسلك المرء دروب الجريمة أو يعتاد كسب المال بالطرق غير المشروعة كالسرقة والنصب والاحتيال أو يمارس الرذيلة أو الاستمرار في المحظورات فإنه لن يتوقف إطلاقًا عن سرقة المال واتباع كافة السبل للحصول عليه، ويرى أنصار مدرسة الدفاع الاجتماعي إنه يجب الاعتراف أن الفاعل مرتكب الجريمة السجين أيضا يشكل هو الآخر جزءاً من التكلفة الاجتماعية للجريمة .

ويمكن أن نضيف إلى التكلفة الاجتماعية للجريمة تلك الأضرار التي تلحق بفاعل الجريمة ففي المجمعات التقليدية التي توصم المجرم بالعار الأبدي الذي لا تغسله التوبة فإن المجرم لا يحق له الاندماج في المجتمع ومخالطته كالسابق، بل لا أحد سيزوجه ابنته .

وذلك كعقوبة تبعية تقصد الثقافات الاجتماعية من خلالها تحقيق مستوى معين الردع العام لتنفير كافة أفراد المجتمع من الإقدام على مثل هذا السلوك .

التكلفة النفسية للجريمة:

إن ارتكاب المجرم لجريمته أياً كان نوعها ستترك أثاراً سلبية في نفس المجني عليه، والمحيطين به نتيجة الإعاقة النفسية أو التشوه الذي غالباً ما يرافق الاعتداءات والحوادث الخطيرة . إن الإحساس بعدم الرضا والمعاناة من جراء تبعات الجريمة والشعور بالعجز وعدم التكيف للموقف الجديد وتولد رغبة في رد الفعل ،كل هذا ندعوه بالتكلفة النفسية للجريمة .

ومن أبرز الآثار النفسية ما يلي:

- يشعر الفرد بوخز الضمير عندما يسلك دروب الجريمة وذلك لإدانته من قبل المجتمع ولشعوره بأنه مقصر في أموره الدينية وبأنه يرتكب أعمالاً لا ترضي الله عز وجل، وعندما تتورط المرأة في الانحراف فإنها تدخله من أوسع أبوابه، حيث تتورط في ممارسة كل محظور وتشعر بالذنب حيث إنها لا ترضى عن سياق حياتها هذه .
- يعيش المجرم حياة تخلو من الشعور بالأمن والآمان لذلك تنتابه حالات القلق والاكتئاب وانعدام القدرة على ضبط النفس واضطراب نمو الأنا، وخلل الوظيفة

التي تقوم بها الذات العليا وعجز عن تحقيق التوافق بين الوظائف المختلفة. (الساعاتى، 1993، 196)

- ويعد المجرم مذنباً في حق نفسه وفي حق مجتمعه، ونتيجة لشعوره المرير فإنه قد يرغب في إنهاء حياته، لأنه عاجز عن التطلع إلى المستقبل أو التخطيط له.
- يتملك المجرم حالات من الاغتراب والقلق وعدم الشعور بالأمن، وقد يصل ذلك الشعور حتى الرغبة في الإدمان على الجريمة واعتيادها، وحالة العزلة تؤثر عليه وتحمله على مزيد من السلبية، فالإنسان المجرم إنسان مغترب فهو لا يستطيع التحكم في شؤون حياته وإنجاز أهدافه ويشعر بالوحدة والاكتئاب والدونية، ويفتقد الحماس لفعل أي شيء وتصيبه حالة من الكسل ويفتقد الإرادة وهو متحجر العواطف والمشاعر وهو يدرك مبدأ أن المجتمع سوف لن يرحب به إثر خروجه من السجن وذلك لإقدامه على الأعمال الإجرامية التي تورط في ممارستها .
- من شروط الإجرام فقدان الفرد الشعور بالحساسية، فالمجرم إنسان متكلس العواطف ويعاني من انعدام أو ضعف الضمير، وهو لا يهمه ما يحدث للآخرين من مصائب وقد يقتل بدم بارد، وهو يكون عدواً للآخرين، وعاجزاً عن إقامة روابط عاطفية أوعلاقات متبادلة مع غيره من الأفراد، ولا يغفر إطلاقاً لمن اعتقد أنهم سبباً في مصائبه .
- يتصف المجرمون بعدم الاكتراث وعدم المبالاة بالرأي الجمعى، وضعف الإحساس بالحياء مع الجشع والجسارة .والاندفاعية والتهور وعدم الاتزان الانفعالي حيث يهولون من حجم الأخطاء ويفشلون في تحمل الإحباط ويسعون لبلوغ الأهداف بسرعة ودون تفكير في عواقب سلوكهم. ونظراً لسلوكهم الشاذ فهم عادة ما يشعرون بالخوف والقلق من فضح أمرهم أو إيداعهم السجن ،وهم يشعرون بالدونية وبقلة الثقة في الآخرين وهم لا يجيدون سوى لغة العنف، لذلك فإنهم بضيق الأفق وقلة الصبر. (الساعاتى، 1993، 196)

التكلفة البيولوجية للجريمة:

تظهر الآثار البيولوجية للجريمة من خلال حرمان الجاني من نتاج جهده العادي وهو ما يسبب له ضعف في القدرات الجسمية والعقلية والحركية . فعندما يعتاد الفرد على ممارسة السلوك الجانح فإنه يفتقد الأمن والطمأنينة فيختل توازنه النفسي ويعانى من

اضطرابات في النوم والأكل، وتؤكد نظرية الغدد الصماء على وجود علاقة بين الإفرازات الهرمونية وبين الجريمة والسلوك الشاذ، إذ إن هناك علاقة بين اختلال إفرازات الغدد الصماء مثلاً وبين تعرض الفرد لحالات من التوتر والإثارة . (أميمن، 2005، 264)

فمدمن المسكرات والمخدرات يشعر بأنه يكاد أن يجن ما لم يتعاطى أي منها، وهذا ما يشعره بالخمول والكسل وعدم القدرة على الحركة. ومن أخطر الآثار تجده تائه الفكر بطئ الحركة، سرعان ما يقع فريسة المرض، تنتابه تشنجات بيولوجية تلك الناجمة عن تعاطي المخدرات فيصاب المتعاطي في أحيان كثيرة بهلوسة وخلط عقلي وهواجس مرعبة تجعله بالتدريج في أقصى حالات الارتياب ممن حوله فيصبح عدوانياً خطراً على حياة الناس .

وقد أثبتت الأبحاث الطبية أن تركز الكحول في سوائل الجسم يصيب الإنسان بحالة تسمم وأن هناك علاقة طرديه بين تركيز الكحول في الدم وانخفاض القدرات الجسمية والعقلية والحركية .(العدالى، 2008، 66 - 67)

التكلفة السياسية للجريمة :

تقوِّض جماعات الجريمة المنظمة سلطة الدول وسيادتها، فهي تتجاوز حدود الدول، سواء بتنظيمها المعَّقد الذي يضم غالباً عناصر من جنسيات مختلفة ،أو بأنشطتها الإجرامية التي تباشرها على أقاليم عدة دول أو تظهر آثارها فيها. فهي تتحدى سلطة الدولة وتضعف أواصر المجتمع المدني وتشيع الاضطراب والبلبلة والخوف والعنف لدى المجتمعات وإفساد مسؤولي الدولة وموظفيها، وخاصة خلال فترة الحملات الانتخابية لبعض السياسيين الذين يخضعون لابتزازها في حال نجاحهم في الانتخابات، فيصبحون داعمين وساترين لنشاطاتها خشية التنكيل بهم وبأفراد عائلاتهم. بل استطاع الكثير من رجالات الإجرام المنظم الوصول إلى بعض المواقع السياسية المرموقة، كما حصل سابقاً في إيطاليا واليابان وكولومبيا وبنما.

نتائج البحث :-

توصل البحث إلى جملة من النتائج منها أن ارتفاع معدلات الجريمة يحمل الاقتصاد الوطني عبئاً اقتصادياً كبيراً لمواجهة هذا الارتفاع فتأخذ هذه التكاليف شكل إعاشة وحراسة وعلاج وإعادة تأهيل وقوى معطلة عن العمل وتفشى الاجرام من خلال ارتباط صغار المجرمين بقيادة المجرمين عن طريق التقليد والمحاكاة والإيحاء وتشرب الاتجاهات الاجرامية وكراهية المجتمع ،وتبين أيضاً إيمان المجرمين بالمصير المشترك وتأكد أيضاً اعتبار

البعض للجريمة وسيلة لكسب العيش وهو اتجاه قيمي خطير كما تبين أن ارتفاع معدلات الجريمة والخطف والابتزاز من أجل المال يؤدى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج خوفاً من تحمل المخاطر في جو يسوده الاضطراب وعدم الآمان، كما تبين تنامي ظاهرة تعاطى المخدرات على الرغم ما ينتج عنها من أضرار نفسية وبيولوجية واجتماعية واقتصادية، وما قد تجره أثارها إلى القيام بالاعمال غير المشروعة كجرائم القتل والسرقة والدعارة، ناهيك عن التفكك الاسرى وإنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وتشرد الاطفال ودخول عناصر جديدة مسرح الجريمة كل عام .كما تبين أن الجريمة ،وخصوصاً المنظمة منها، تسهم في إفساد الكيان الاقتصادي والمالي والإداري للدولة عبر إشاعة جرائم الرشوة والفساد والاتجار بالسلاح والمخدرات وممارسة الغش والتزوير والتهرب الضريبي والجمركي وغسل الأموال وتهريبها للخارج وتهديد سلامة المؤسسات التجارية والمالية والمصرفية، وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني وإشاعة روح عدم الثقة عند الناس وخاصة لدى رجال الأعمال والمستثمرين. وتزيد الجريمة المنظمة من عوامل التضخم والعجز في الميزان التجاري وارتفاع حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ونسبة الديون العامة والإنفاق على الأجهزة الأمنية والقضائية، وإرباك الأسواق الوطنية مما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية وتقويض جهود التنمية الوطنية واستقرار النظام الاقتصادي .

كما تبين أن انتشار الجريمة في المجتمع يتسبب في - انتشار هاجس الخوف وعدم الشعور بالآمان - والتفكك الاسرى وضعف الروابط الاجتماعية - واهتزاز الثقة بأجهزة الشرطة – وضعف الشعور بالانتماء إلى الوطن ومسيرته التنموية .

وتبين أيضاً أن ارتفاع معدلات الجريمة، وبالأخص جرائم الخطف من أجل طلب الفدية يتسبب في هجرة الكثير من السكان من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى أو إلى الهجرة خارج البلاد، كما تبين أن انتشار السلاح بين عامة الناس وسهولة حصولهم عليه يساهم بشكل كبير في انتشار الجريمة .

كما تبين أن الحروب والثورات لها علاقة بارتفاع معدل الجريمة فالحروب تخلق نوعاً من الاضطراب في التنظيم الاجتماعى وهذا الاضطراب يؤثر بدوره على حجم الظاهرة الاجرامية، كما تبين أن الحروب تؤدى إلى تزايد جرائم الاعتداء على الاموال لاسيما السرقة التى يدفع إليها اضطراب الأحوال الاقتصادية للبلاد أثناء الحروب مما يحول دون الاشباع المشروع للاحتياجات الاساسية لفئة كبيرة من الافراد وأتضح أيضاً أنه في الثورات ترتفع نسبة الجرائم السياسية كما ترتفع معدلات ارتكاب جرائم العصيان

والتمرد وأفعال العنف ضد المواطنين ورجال السلطة العامة، بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على السلامة البدنية للافراد والحرابة والقتل وكل ذلك يرجع الى حالة الفوضى الأمنية التى تشهدها الدول أثناء وبعد الثورات .

التوصيات

في ضوء نتائج البحث يوصى الباحث بالأتى :-

1 - فرض هيبة الدولة في كل مكان من خلال احترام القانون وتنفيذه على الجميع على السواء أى أن يكون دور السلطة التنفيذية والقانون هو الضابط للسلوك المانع لارتكاب الجريمة .

2 – اتباع سياسة الصلح في المنازعات الجنائية وذلك للتخفيض من نفقات الجريمة في المنازعات الجنائية البسيطة، كالجنح والمخالفات وهذا يؤدى إلى تخفيض العبء على الموارد المالية للدولة لتوجيه الفائض إلى قطاعات أخري من قطاعات التنمية .

3 – ضرورة متابعة الأسرة لأبنائها وتنشئة أفرادها على الخير والفضيلة، ومتابعة الاصدقاء الذين يرتبطون بهم وذلك من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في المحافظة على النشء والنأى بهم عن الانحرافات التى تقود إلى الجريمة في المستقبل .

4 – ضرورة تقوية الوازع الدينى لدى الابناء حتى يتحصنوا ضد الوقوع في مهاوى الجريمة مستقبلاً .

5 – توعية الأبناء بأن دروب الجريمة مظلم، وبأن الابن الذى ينحرف سوف لن يمارس حياته الطبيعية، أو سوف يسخر طاقاته لممارسة الجريمة، وفى هذا إهدار لقوة المجتمع البشرية .

6 – ضرورة تسخير وسائل الإعلام في تعرية الجريمة وإبراز أضرارها الاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع .

7 – تفعيل وتطوير جهاز العدالة وتدعيم إمكانياته للقيام بدوره في هذا المجال وضرورة القضاء على ظاهرة انتشار السلاح بين العامة .

8 – لابد من وجود استراتيجية شاملة للدولة تحول الاهداف إلى خطوات عملية لمنع الجريمة والوقاية منها، تتميز بعدة خصائص وهى – **الشمول** أى تطبيق استراتيجية منع الجريمة على كافة المجالات، وتكون **متكاملة** أى أنها تتفق مع توجهات الدولة

لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها وتكون **عملية** أى أن تقوم هذه الاستراتجية على منهج علمى مدروس وذات زمن معقول للتنفيذ من حيث السرعة في الانجاز والفعالية في معالجة الاثار الضارة للجريمة .

وأخيراً للوصول إلى حقيقة تكلفة الجريمة بكل أبعادها، لابد من توافر البيانات الإحصائية الدقيقة عن التكلفة التي تتحملها الدولة في إدارة أجهزة العدالة الجنائية فضلاً عن الخسائر الواقعة على المجني عليهم وعلى المجتمع ككل، ولكن للأسف لا توجد إحصائيات تقوم بهذا الدور لتسهيل جهود الباحثين للوصول إلى حقيقة هذه التكلفة .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

1 - أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت ،2002 .

2 - السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.

3 - حنان بشير الصويعى، علم الإجرام الاجتماعى، مطابع الوحدة العربية، الزاوية ،2000 .

4 - سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

5 - عثمان على أميمن، مقدمة في علم النفس الإجرامي، جامعة المرقب، 2005 .

6- عثمان عمر بن عامر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، منشورات جامعة بنغازي، 2001 .

7- على عبد القادر القهوجى، فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام وعلم العقاب، مطابع السعدني، 2004 .

8 - فايزة يونس الباشا، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الكتب الوطنية، بنغازي : الجزء الثاني، 2002 .

9 - فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة، بيروت، 1985.

10 - محمد بارة، مبادئ علم الإجرام الجزء الجنائي، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، (ط1)، 1998.

11- محمد خلف، مبادئ علم الإجرام، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996 .

12 - مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985.

13 - نبيل محمد السمالوطى، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، ط 1، دار الشروق، 1983 .

ثانياً : المجلات و الرسائل العلمية –

1 – أمنة الوافي العدالي، التكلفة البيولوجية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية للجريمة، رسالة ماجستير غير منشوره، طرابلس، 2008.

2 – حاتم بابكر عبد القادر هلاوى، تكلفة الجريمة في الوطن العربى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1989 .

3 – زيد محمد الروماني، تكلفة الجريمة وسبل الوقاية منها، ملخص دراسة منشورة بتاريخ 2010/2/20م، على شبكة المعلومات العالمية http:ll www.alukah.net

4 – عبدالإله نعمة جعفر، تكلفة الجريمة وأثرها على التنمية في المجتمع الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (15)، العدد (30)، 1997 .

ثالثاً : التقارير والإحصائيات

1 – التقرير السنوي للجريمة الصادر عن مكتب الإحصاء والتسجيل الجنائى بجهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية ،مطبعة صندوق الرعاية الاجتماعية، ليبيا، 2013 .

رابعاً : المراجع الأجنبية

1– Ramsey، Clark، Crime in America: Observations on its Nature Causes Prevention and Control . New York : Siomon & Schuster ، 1980.

2 – Co st A . Berani (ad) . Crime and DeLinquencyy .London . McMillan Com – pany . 1982.